الإثنين ١٤ آذار/ مارس ٢٠١١
للنشر الفورى
م ع د/١١/٩

المدير العام لمنظمة العمل الدولية يعرب عن تأييده للإصلاح والتغيير في مصر

القاهرة (أخبار م ع د)– أعلن السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، في نهاية زيارته الرسمية لمصر، عن دعم منظمة العمل الدولية لاطلاق الحرية النقابية وكذلك اصلاحات سوق العمل والاصلاحات الاقتصادية الأخرى في مصر.

بناءاً على دعوة مشتركة من السيد سمير رضوان ، وزير المالية، والسيد أحمد البرعي، وزير القوى العاملة والهجرة، قام خوان سومافيا، المدير العام، بزيارة رسمية لمصر في الفترة من ١١ إلى ١٣ مارس ٢٠١١. وقد التقى خلالها السيد سومافيا برئيس الوزراء المصري د. عصام شرف ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وكذلك ممثلي النقابات المستقلة، وقيادات شباب الثورة وبعض الجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

وقد صرح السيد سومافيا : "إن "الثورة الشعبية" التي اندلعت في مصر في ٢٥ كانون الثاني/يناير، مهدت الطريق أمام الحرية والديمقراطية الكاملة. وولدت الأمل في بداية جديدة".

وقد أشاد المدير العام بشجاعة الشباب من الرجال والنساء وتضحياتهم التي أنجبت هذا العهد من التغيير. وأكد على مشاركة النساء في مظاهرات ميدان التحرير، مضيفاً أنه "يجب على النساء الاستمرار في لعب هذا الدور المهم في عملية التغيير والتحول إلى الديمقراطية". كما وجه التحية إلى قناعة النقابات المستقلة بحقها وإصرارها على الحصول عليه وتعهد بتقديم الدعم الفوري لبناء قدراتها.

وكانت الحرية النقابية قضية أساسية خلال زيارة المدير العام. وقد شهد المدير العام على إعلان السيد البرعي، وزير القوى العاملة ورحب به. ويضمن هذا الإعلان حق كافة النقابات في التسجيل وحرية قيامها بأنشطتها المشروعة. وقد تعهد السيد سومافيا بـــتعزيز أسس الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية الحرة.

وقد قال: "إن دعوة وزير المالية ووزير القوى العاملة لمنظمة العمل الدولية للتعاون تشير إلى اهمية اتفاق السياسات التي تتعلق بالقضايا التي طلب فيها مساهمة منظمة العمل الدولية: مثل الحرية النقابية، الأجور، الحماية الاجتماعية والتشغيل خاصة للشباب. وتستمد منظمة العمل الدولية العزم من الحماس والروح البناءة المنتشرة في مصر".

وقد أعرب المدير العام للمنظمة عن قناعته بأن ما إذا كانت مصر ستنمو على أسس ِأكثرعادلة واستدامة وتوازن فسيستلزم هذا أن تجعل سياسات الاقتصاد الكلي من خلق فرص العمل أولوية لها .

وقد أعلن أيضاً عن مساندته للخطوات الفورية التي تنوي الحكومة اتخاذها لمعالجة تحديات التشغيل مثل الاستثمار في برامج كثيفة التشغيل، وتطوير أفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات التنمية واسعة النطاق.

وقد تعهد أيضاً المدير العام باستعداد المنظمة لمساندة جهود الحكومة في إرداتها السياسية لوضع سياسة فعالة للحد الأدنى للأجور، وكذلك وضع تصورلنظام مستديم للتأمين ضد البطالة، وذلك من خلال الاستعانة بتجارب الدول الأخرى.

وقد دعا المدير العام وزير القوى العاملة والهجرة السيد أحمد البرعي للمشاركة في الاجتماع الوزاري لمجلس إدارة المنظمة الذي سيعقد في ٢١ مارس ٢٠١١ ، لإطلاع أعضاء منظمة العمل الدولية بتشكيلها الثلاثي بالموقف الجديد في مجال العمل. وبهذه المناسبة، سوف يصاحب الوزير مسؤولون رافعي المستوى من وزارتي المالية والقوى العاملة والهجرة من أجل إجراء متابعة مباشرة مع نظرائهم التقنيين من منظمة العمل الدولية بشان القضايا التي تمت مناقشتها أثناء زيارة المدير العام.